

إي اف جي القابضة تواصل تحقيق أداء قوي بفضل النمو الذي سجلته قطاعات الأعمال الثلاثة التابعة للمجموعة خلال الربع الثاني من عام 2024

- سجل قطاع الترويج وتغطية الاكتتاب أعلى إيرادات له على الإطلاق خلال الربع الثاني من عام 2024، مصحوبًا بالنمو القوي الذي سجلته مختلف القطاعات التشغيلية، مما أثمر عن تعزيز إيرادات المجموعة التي ارتفعت بمعدل سنوي 63% لتصل إلى 5.1 مليار جنيه خلال نفس الفترة.
- سجلت المجموعة للربع الثاني على التوالي نتائج مالية قوية تمثلت في ارتفاع صافي الربح بعد خصم الضرائب وحقوق الأقلية بنسبة 95% على أساس سنوي ليبلغ 791 مليون جنيه خلال الربع الثاني من العام، كما ارتفع بأكثر من الضعف خلال النصف الأول من عام 2024 ليسجل 2.6 مليار جنيه مصري.

القاهرة في 14 أغسطس 2024

أعلنت اليوم مجموعة إي اف جي القابضة – المؤسسة المالية الرائدة التي تمتلك بنك شامل في مصر وبنك الاستثمار الرائد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – عن النتائج المالية والتشغيلية لفترة الربع الثاني من عام 2024، حيث بلغت الإيرادات 5,1 مليار جنيه، وهو نمو سنوي بمعدل 63%، مدعومة بالنمو القوي لإيرادات قطاع الترويج وتغطية الاكتتاب، بالإضافة إلى النمو الذي سجلته مختلف قطاعات المجموعة. ويرجع ذلك الأداء المتميز إلى النمو القوي الذي سجلته القطاعات التشغيلية المختلفة التابعة للمجموعة، وهي بنك الاستثمار (إي اف جي هيرميس) ومنصة التمويل غير المصرفي (إي اف جي فاينانس) والبنك التجاري (aiBANK) خلال الربع الثاني من عام 2024. وقد ارتفع صافي الربح بعد خصم الضرائب وحقوق الأقلية للمجموعة بنسبة سنوية 95% ليبلغ 791 مليون جنيه خلال الربع الثاني من العام.

وارتفعت المصروفات التشغيلية للمجموعة (بما في ذلك المخصصات والخسائر الائتمانية المتوقعة) بمعدل سنوي 59% إلى 3,4 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2024، على خلفية ارتفاع رواتب الموظفين والمصروفات التشغيلية عبر قطاعات الأعمال الثلاثة، وذلك على خلفية التحديات التشغيلية التي تشهدها الساحة ومن بينها تحرير صرف الجنيه المصري والضغط التضخمي، ونمو الأعمال. وعلى الرغم من ذلك، بلغت مصروفات الموظفين/الإيرادات التشغيلية للمجموعة 42% خلال الربع الثاني من عام 2024.

وفي هذا السياق، أكد كريم عوض، الرئيس التنفيذي لمجموعة إي اف جي القابضة، أن نتائج الربع الثاني من عام 2024 تعكس قدرة المجموعة على تجاوز التحديات غير المسبوقة التي تشهدها الساحة الاقتصادية والجيوسياسية، والمتمثلة في ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض قيمة العملة وحالة عدم الاستقرار التي تشهدها الأسواق العالمية. وأشار عوض إلى أن هذا الأداء القوي للمجموعة ينعكس في النتائج المالية التي حققتها كل من إي اف جي هيرميس وإي اف جي فاينانس وaiBANK، وبصفة خاصة قطاع الترويج وتغطية الاكتتاب، الذي نجح في تحقيق إيرادات قياسية، إلى جانب المساهمة القوية من القطاعات الرئيسية الأخرى.

وعلى صعيد أداء بنك الاستثمار، إي اف جي هيرميس، فقد نجح قطاع الترويج وتغطية الاكتتاب في تسجيل أعلى إيرادات له على الإطلاق مع ارتفاع إيرادات قطاع الوساطة في الأوراق المالية أيضاً بشكل ملحوظ، حيث ارتفعت إيرادات قطاعي الوساطة والترويج وتغطية الاكتتاب (Sell-Side) بواقع 3,5 مرة، لتصل إلى 2.9 مليار جنيه مما أثمر عن ارتفاع إيرادات إي اف جي هيرميس بنسبة سنوية 74% إلى 2,8 مليار جنيه. بالإضافة إلى ذلك، حقق قطاع الاستثمار المباشر وإدارة الأصول (Buy-Side) نمواً قوياً في الإيرادات بمعدل سنوي 46% لتصل إلى 384 مليون جنيه، مما أثمر عن تعويض الخسائر التي سجلتها أنشطة الخزنة وأسواق المال، والتي بلغت 503 مليون جنيه خلال الربع الثاني من عام 2024، وهو تغير بأكثر من مليار جنيه مقارنة بالربع المقابل الذي بلغت إيراداته 530 مليون جنيه. كما ارتفع صافي الربح بعد خصم الضرائب وحقوق الأقلية لبنك الاستثمار بنسبة سنوية بلغت 72% مسجلاً 305 مليون جنيه في الربع الثاني من عام 2024.

نجحت منصّة التمويل غير المصرفي، إي إف جي فاينانس، في تحقيق نمو قوي بالإيرادات خلال الربع الثاني من عام 2024 حيث بلغت 1.1 مليار جنيه وهو نمو سنوي بمعدل 70% بفضل نمو أعمال كافة القطاعات التشغيلية التابعة لها، وفي مقدمتها شركة قاليو وشركة تنمية وقطاع أنشطة التأجير التمويلي التابع لشركة إي إف جي للحلول التمويلية. ومن جانب آخر، ارتفعت المصروفات التشغيلية بمعدل سنوي 41% لتصل إلى 671 مليون جنيه على خلفية ارتفاع رواتب الموظفين والمصروفات التشغيلية الأخرى وارتفاع المخصصات والخسائر الائتمانية المتوقعة. وارتفع صافي الأرباح التشغيلية بمعدل سنوي 167% لتصل إلى 383 مليون جنيه، حيث ساهم النمو القوي للإيرادات خلال الربع الثاني من العام في الحد من أثر ارتفاع المصروفات خلال نفس الفترة. وحقق صافي الربح بعد خصم الضرائب وحقوق الأقلية قفزة قوية حيث ارتفع بمعدل سنوي 210% إلى 267 مليون جنيه خلال الربع الثاني من عام 2024 على الرغم من زيادة الضرائب بمعدل 138%.

وأكد عوض أن هذه النتائج القوية لإي إف جي فاينانس يعكس تفاني فريق العمل والتكامل بين الشركات التابعة وفي مقدمتها شركة قاليو وتنمية وقطاع أنشطة التأجير التمويلي التابع لشركة إي إف جي للحلول التمويلية. وأشار عوض إلى أن النمو الكبير في النتائج يسلط الضوء على جهود المجموعة المستمرة لتحقيق الابتكار ووضع معايير جديدة في القطاع المالي. وختامًا، جدد عوض التزام المجموعة بمواصلة تعزيز قدراتها سعيًا إلى دفع عجلة النمو بشكل مستدام وتعزيز مكانة المجموعة في الأسواق التي تعمل بها، وتحسين الكفاءة التشغيلية لتحقيق مردود إيجابي لا مثيل له للمساهمين وللعلماء وفريق العمل.

ومن ناحية أخرى، واصل البنك التجاري، aiBANK، مسار النمو في ضوء ارتفاع إيرادات البنك بمعدل سنوي 39% لتسجل 1.2 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2024، مدفوعةً بارتفاع صافي الدخل من الفائدة على خلفية نمو حجم القروض وارتفاع أسعار الفائدة. وارتفعت المصروفات التشغيلية، بما في ذلك المخصصات والخسائر الائتمانية المتوقعة، بمعدل سنوي 16% إلى 566 مليون جنيه على خلفية ارتفاع تكاليف الموظفين والمصروفات التشغيلية، وذلك بسبب ارتفاع معدلات التضخم والتوسع بعمليات البنك. وسجل البنك نموًا قويًا ليصل صافي الربح بعد خصم الضرائب إلى 426 مليون جنيه خلال الربع الثاني من عام 2024 وهو نمو سنوي وصل إلى 55%. كما بلغت حصة مجموعة إي إف جي القابضة منه 219 مليون جنيه، وهو ما يعكس النمو القوي للإيرادات والذي ساهم في الحد من أثر ارتفاع المصروفات خلال نفس الفترة.

للاطلاع على تقرير النتائج المالية عن الربع الثاني من عام 2024 وتعليق الإدارة، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني للشركة.

—نهاية البيان—

عن مجموعة إي إف جي القابضة:

تحتل مجموعة إي إف جي القابضة كود (EGX: HRHO.CA – LSE: EFGD) بتواجد مباشر في 8 دول عبر قارتين، حيث نشأت الشركة في السوق المصري، وتوسعت على مدار أربعة عقود من الإنجاز المتواصل. وقد ساهمت قطاعات الأعمال الثلاثة، بنك الاستثمار (إي إف جي هيرميس) ومنصّة التمويل غير المصرفي (إي إف جي فاينانس) والبنك التجاري (aiBANK)، في ترسيخ المكانة الرائدة التي تنفرد بها المجموعة وتعزيز قدرتها على إطلاق المزيد من المنتجات والخدمات المالية، بما يساهم في تقديم باقة شاملة من الخدمات لتلبية احتياجات عملائها من الأفراد والشركات بمختلف أحجامها والوصول إلى عملاء جدد.

وتعد إي إف جي هيرميس بنك الاستثمار الرائد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك عبر تقديم باقة فريدة من الخدمات المالية والاستثمارية، تتنوع بين الخدمات الاستشارية وإدارة الأصول والوساطة في الأوراق المالية والبحوث والاستثمار المباشر. وفي السوق المصري، تمتلك مجموعة إي إف جي القابضة منصّة رائدة في خدمات التمويل غير المصرفي وهي إي إف جي فاينانس، والتي تغطي أنشطة متعددة تتضمن شركة تنمية للتمويل متناهي الصغر، وهي شركة رائدة في تقديم الخدمات المالية في مصر تركيزًا على المشروعات متناهية الصغر والصغيرة، ومنصّة التأجير التمويلي والتخصيم إي إف جي للحلول التمويلية، وشركة قاليو لتكنولوجيا الخدمات المالية، ومنصّة الدفع الإلكتروني بيتايس مصر، وشركة بداية للتمويل العقاري، وشركة كاف للتأمين وشركة فاتورة، المنصّة متكاملة لتسهيل المعاملات الإلكترونية بين الشركات. بالإضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة بتقديم خدمات البنك التجاري من خلال aiBANK، البنك الرائد في مصر والمتخصص في تقديم باقة متكاملة من الحلول المصرفية للأفراد والشركات والخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

نفخر بالتواجد في: مصر | الإمارات العربية المتحدة | المملكة العربية السعودية | الكويت | البحرين | باكستان | كينيا | نيجيريا



للاطلاع على المزيد، يُرجى زيارة: www.efghldg.com

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

مي الجمال

رئيس قطاع التسويق والاتصالات بمجموعة إي اف جي القابضة

melgammal@efghldg.com

عمر سلامة

مدير أول للاتصالات والعلاقات العامة بمجموعة إي اف جي القابضة

osalama@efghldg.com

قطاع العلاقات الإعلامية بمجموعة إي اف جي القابضة

PublicRelations@efghldg.com

ملاحظة حول البيانات الطليعة

في هذا البيان الصحفي، قد تصدر مجموعة إي اف جي القابضة بيانات تطلعية، مثل بيانات حول توقعات الإدارة والأهداف الاستراتيجية وفرص النمو وآفاق الأعمال. هذه البيانات التطلعية ليست حقائق تاريخية ولكنها بدلاً من ذلك تمثل فقط إيمان المجموعة فيما يتعلق بالأحداث المستقبلية، والعديد منها غير مؤكد وخارج سيطرة الإدارة ويتضمن من بين أمور أخرى تقلبات الأسواق المالية والإجراءات والمبادرات التي يتخذها المنافسون الحاليون والمحتملون والظروف الاقتصادية العامة وتأثير التشريعات واللوائح والإجراءات التنظيمية الحالية المعلقة والمستقبلية. وبناءً على ذلك، يُحذر القراء من الاعتماد بشكل غير مبرر على البيانات التطلعية، والتي لا تكتب فقط إلا اعتباراً من تاريخ تقديمها.